شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23 et 24/02/2012

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

مسؤول أممي يشيد بدور المجتمع المدني المغربي في حماية حقوق الطفل

أكد ممثل منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) بالمغرب، أليوس كامو راغي، أول أمس الخميس بمراكش، أن المجتمع المدني يعتبر فاعلا رئيسا في مسلسل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب.

وأضاف كامو راغي في كلمة خلال لقاء تواصلي خصص لإطلاق مشروع لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية حقوق الأطفال والنهوض بها، أن مساهمة والجهود التي يبذلها المجتمع المدني في هذا المجال تحظى باعتراف الهيئات الدولية، مسجلا أن الدستور الجديد للمملكة يعترف هو الآخر بدور المنظمات غير الحكومية في مجال ترسيخ والنهوض بثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الأطفال بشكل خاص.

وأبرز أن مشروع تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية حقوق الأطفال والنهوض بها الذي تسهر عليه المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع منظمة اليونسيف، ستستفيد منه في البداية جهتين تم تحديدها سلفا قبل أن يتم تعميمه على كافة جهات المملكة.

من جانبه، أبرز الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، عبد الرزاق روان، أن المغرب يتميز بمجتمع مدني قوي وحيوي راكم تجربة كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان والطفل، مشيرا إلى أن هناك العديد من التحديات التي يتعين رفعها وذلك بالنظر إلى التزامات المملكة الدولية وأيضا الوطنية المتعلقة بتفعيل مقتضيات الدستور الجديد وخاصة ما يتعلق بحقوق الطفل.

وأضاف أن هذا المشروع يهدف إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية في مجال التفاعل مع النظام الأممي لحقوق الإنسان، مؤكدا أن المملكة وفي إطار التزاماتها الدولية لا تتوانى في الانخراط في مسلسل تعزيز حقوق الطفل.

من جانبه، سجل رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، محمد مصطفى لعريصة، أن المغرب حقق منجزات كبيرة في مجال حقوق الإنسان وخاصة من خلال المصادقة على الاتفاقيات الدولية ورفع بعض الطابوهات فيما يتعلق بحقوق الطفل، مؤكدا أن النهوض بحقوق الطفل يعد موضوعا "شائكا وأساسيا" بالنظر لهشاشة هذه الشريحة من المجتمع.

ويندرج هذا اللقاء في إطار الشروع في تنفيذ المشاريع المقترحة في اتفاقية الشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، والمتعلقة بالنهوض بحقوق الطفل من خلال رفع قدرات الجمعيات العاملة في هذا المجال وذلك بتنسيق مع قطاعات التربية الوطنية والتضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والشباب والرياضة إلى جانب المرصد الوطني لحقوق الطفل.

ويهدف هذا اللقاء إلى التعريف بأهداف ومكونات مشروع تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية حقوق الأطفال والنهوض بها، الذي ستستفيد منه 55 منظمة غير حكومية عاملة في هذا المجال بجهة مراكش تانسيفت الحوز وسوس ماسة درعة، كما يعتبر مناسبة لتقاسم الرؤى ومناقشة المعايير المعتمدة من أجل انتقاء الجمعيات المقترحة للانخراط في تنفيذ المشروع.

ويتضمن البرنامج التكويني المعد في إطار هذا المشروع عدة محاور تتعلق بـ"متابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولاتها الإضافية" و"المقاربة المبنية على حقوق الإنسان" و"التواصل من أجل التنمية" و"البرمجة المبنية على النتائج" و"المساهمة في خلق شبكات جمعوية".

2692/13

اعتقال أب عذب ابنه بالكي في اليوسفية

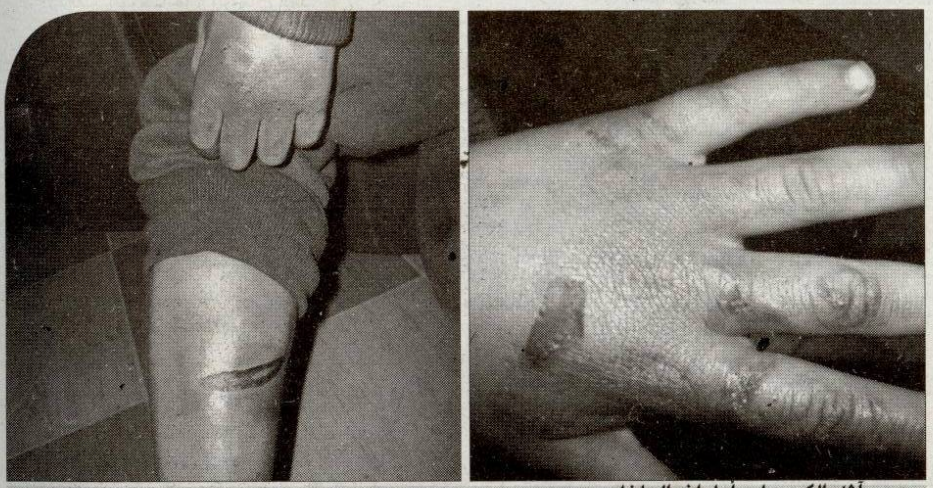

آثار الكي على أطراف الطفل

اليوسفية: علي الرجيب

اعتقلت المصالح الأمنية بمدينة اليوسفية مساء أول أمس الخميس مواطنا من أربعاء أولاد عمران عمالة سيدي بنور، بناء على شكاية تقدم بها رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش- آسفي إلى وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية باليوسفية، تتعلق بالإبلاغ عن حالة الطفل مروان الدغوغي ذي الثامنة من العمر والذي تعرض للضرب والكي والحرق من طرف ولي أمره القاطن بدوار الفلالحة جماعة أولاد عمران.

وطالبت الشكاية باتخاذ الإجراءات الضرورية لتسهيل عملية حماية الطفل المذكور وتمكينه من الاستفادة من العلاج المستعجل.

وبناء على تعليمات وكيل الملك باليوسفية، انتقلت المصالح الأمنية التابعة للمنطقة الإقليمية باليوسفية إلى مؤسسة التعليم الخاص الكائنة بحي أجنديس باليوسفية حيث يدرس الطفل مروان، واستمعت إليه في محضر قانوني، كما تم الاستماع إلى مدير المؤسسة الذي أفاد في تصريحه بأن إحدى المدرسات عاينت آثار الكي والضرب بمختلف أنحاء جسم الطفل فأخبرت إدارة المؤسسة بذلك.

حينها حل عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان رضوان العيروكي، الذي كان في زيارة تفقدية لأبنائه الذين يدرسون بنفس المؤسسة، وعند معاينته هو الآخر لآثار التعذيب، تقدم بتقرير إلى رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش والذي بدوره أحال شكاية في الموضوع على أنظار وكيل الملك بابتدائية اليوسفية.

شهادة الطفل جاءت مؤثرة، حيث وبعفوية تامة استطرد في جرد حقيقة ماتعرض له قائلا(تيكويني بزلاك اللحم أو يضربني بتيو البوطا أو عراني أوسد علي في بيت أو طلبت ليه شريبة أو ما بغيعطيني. .) لا لشيء إلا لأن الطفل أخذ ورقة مالية. أما الأب فاعترف بالمنسوب إليه معتبرا ذلك ضربا من التربية.

عضو اللجنة الوطنية يصرح قائلا- لقد صدمت وأنا أعاين آثار التعذيب الواضحة على كل أنحاء جسم الطفل غير المميز مروان الدغوغي وآثار حروق وكي غائر، حينها لم أتردد في تقديم شكاية باسم اللجنة الجهوية إلى وكيل الملك الذي أعطى تعليماته بالبحث في الشكاية.

و يضيف أن ما جرى للطفل غير المميز الذي يدرس بالمستوى الأول ابتدائي هو انتهاك صارخ لحقوق الطفولة وبحق الطفل في العيش بأمان وان العنف والتعذيب جاء من طرف له الحق في الولاية عليه، إن آثار الرعب والخوف بادية على الطفل القاصر مما يستوجب رعاية طبية سواء على المستوى الجسدي أو النفسي-. وقد تم وضع الأب تحت الحراسة النظرية، ومن المحتمل أن توجه له تهمة العنف في حق طفل غير مميز من طرف من له الحق في الولاية عليه.

314905

Conseil national des droits de l'Homme

كتاب الضبط يشكون الرميد إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

شكاوى كتاب الضبط بالنقابة الديموقراطية للعدل من وزير العدل والحريات تتزايد. فبعدما أرسلوا شكاية إلى منظمة العمل الدولية ضد مصطفى الرميد عن طريق النقابة الأم، الفيدرالية الديموقراطية للشغل، عادوا مرة أخرى ليقدموا هذا الأسبوع شكاية أخرى ضد الوزير المعني، للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لوضعه في صورة التوتر القائم في قطاع العدل.

الشكاية الثانية من نوعها، بعد مراسلة رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران في الموضوع، تم «الحسم فيها في اجتماع المكتب الوطني للنقابة الديموقراطية للعدل الثلاثاء الماضي»، يقول مصدر من نقابة العدل، والذي لم يخف استعداد النقابة للحوار، إلا أنه استطرد قائلا: «الوزير لا يريد الحوار ويصر على تأزيم الوضع داخل قطاع العدل».

غير أن رفاق عبد الصادق السعيدي، الكاتب العام للنقابة الديموقراطية للعدل، الذين نظموا وقفة احتجاجية، أمام المحكمة الزجرية بالدار البيضاء الثلاثاء الماضي، لما حل بها الرميد لإعطاء انطلاقة العمل بالشباك الأوتوماتيكي للسجل العدلي على مستوى العاصمة الاقتصادية يقولون، وفقا لرواية المصدر نفسه، إنهم «ليسوا من هواة الاحتجاجات والإضرابات وإنهم مع الحوار الجاد والمسؤول».

وإذا كان قرار اقتطاع الوزير من أجور المضربين و مقاطعته لأنشطة النقابة الديموقراطية للعدل وإبقائه على باب الحوار مسدودا، كلها خطوات اعتبرها رفاق السعيدي «حربا من الوزير على الحريات النقابية»، فإن اجتماع المكتب الوطني الأخير خرج ببلاغ يضمن حزمة من المطالب. فوفقا للغة البلاغ، فنزع فتيل التوتر من قطاع العدل يبدأ من إيقاف ما أسماها بـ «الهجمة التي تخوضها وزارة العدل والحريات ضد النقابة»، ويمر عبر «رفع الحظر العملي عن النقابة» وينتهي بـ «إرجاع المبالغ المقتطعة من أجور المضربين»، إضافة إلى مطالب مهنية أخرى.

إلا أن مصطفى الرميد، الذي يردد أنه لا مشكل له مع موظفي كتابة الضبط، يبدو أنه بدأ يضيق ذرعا من الاحتجاجات التي يخوضها كتاب الضبط بالنقابة الديموقراطية للعدل وملاحقاتهم له أينما حل و ارتحل، فهم يقولون: إن «جملة من المطالب لم تف بها وزارة العدل والحريات»، وهو يرد بأن «امتيازات كتاب الضبط حاليا لا توجد حتى عند بعض القضاة».

رضوان البلدي

فعاليات الأيام السينمائية حول «السينما والذاكرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان»

53417

تتواصل في عدد من المؤسسات التعليمية الثانوية التأهيلية التابعة لنيابات وزارة التربية الوطنية بأقاليم ورزازات وزاكورة وتنغير والرشيدية فعاليات الأيام السينمائية حول «السينما والذاكرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان».

وتتضمن هذه الأنشطة، بالخصوص، بث ومناقشة بعض الأفلام الروائية المغربية التي اشتغل مخرجوها على تيمة الاعتقال السياسي، ومن ضمنها فيلم «درب مولاي الشريف» وهو من توقيع المخرج حسن بنجلون.

وتندرج تظاهرة «الأيام السينمائية»، المنظمة من طرف اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات، بشراكة وتعاون مع عدد من المؤسسات العمومية والجمعيات، في إطار تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيأة الإنصاف والمصالحة، خاصة في الشق المتعلق منها بتفعيل الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

Conseil national des droits de l'Homme

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

التقرير الأولي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجريات محاكمة المتهمين في أحداث مخيم أكديم إيزيك

على هامش انتهاء محاكمة متهمي أحداث مخيم أكديم إيزيك، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا أوليا، ضمنه جملة من الملاحظات الشكلية والموضوعية، حول الظروف التي واكبت هذه المحاكمة.

وباستقراء أولي للصفحات الست التي أتى فيها هذا التقرير، يمكننا أن نصف عنوانه العريض بعنصر التوازن الذي طبع بقوة ثلاثة جوانب أساسية في هذه المحاكمة، أولها مرورها في ظروف عادية، وثانيها تبني هيأة المحكمة لخيار شروط المحاكمة العادلة منذ انطلاقتها إلى غاية النطق بأحكامها، وثالثها سلامة الإجراءات التدبيرية والاحترازية التي اتخذت عليها رئاسة هذه المحكمة.

فعلى هذا المستوى، لاحظ واضعو التقرير "وجود طوق أمني مكثف بجوار محيط المحكمة" إلى جانب "نصب حواجز حديدية في وجه حركة السير والجولان"، لكن دون أن يفضي ذلك إلى منع الراجلين من العبور، إذ "اقتصر دور القوات العمومية على حفظ النظام والأمن وضبط الراغبين في الولوج إلى المحكمة من حيث الهوية وتسليم بطاقات الولوج، مع إخضاع كل راغب في تتبع أطوار المحاكمة، من غير المحامين، للتفتيش الإلكتروني وأحيانا للتفتيش اليدوي"، كما سجل واضعو التقرير حضورا أمنيا ظاهرا ومستمرا في "جنبات القاعة وبين الحضور، يرتبط في جانب منه بالنظام المعتمد في جلسات المحكمة العسكرية"، لأن الأعراف العسكرية تقتضي هذا النظام، وهو أمر معمول به في العديد من النظم القانونية الديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ومن جانب آخر، أرجع واضعو التقرير هذا الحضور إلى طبيعة المحاكمة.

محمد زين الدين

إن القيام بهذه الإجراءات الأمنية، يستهدف ضمان سلامة وأمن كل الأطراف المعنية بالقضية، خصوصا ضمان أمن المتهمين، تجنبا لأي اعتداء قد يتعرضون له من قبل عائلات الضحايا، خصوصا أن التهم التي يواجهون بها تتعلق بجناية القتل العمد والتمثيل بالجثث، كما أن وجود ملاحظين دوليين ووطنيين يستلزم ضرورة توفر الأمن داخل قاعة المحكمة، التي تمت جميع جلساتها في إطار العلنية بشكل ينسجم مع مقتضيات المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تشير إلى أنه "يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق، إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم". كما أن مبدأ العلنية ينسجم مع منطوق المادة 300 من قانون المسطرة الجنائية المغربي. ورغم ذلك، فإن هذا الحضور لم يكن له أي تأثير يذكر على سير الجلسات.

من جهة أخرى رصد التقرير تبني هيأة المحكمة لمبدأ علنية الجلسات، إذ حضر أطوارها العديد من الملاحظين الدوليين والحقوقيين والديبلوماسيين الأجانب، ولم يشر التقرير إلى أي نوع من المضايقة أو التدخل في عمل هؤلاء الملاحظين، بالرغم من أن بعضهم أبدى تحيزا ملحوظا داخل أروقة المحكمة لفائدة المتهمين، بل على العكس من ذلك قامت هيأة المحكمة بتذليل العديد من الصعاب أمام هؤلاء الملاحظين من خلال توفير الترجمة الفورية باللغات الفرنسية والإسبانية والإنجليزية.

ومما يكرس مبدأ علنية الجلسات حضور أطوار هذه المحاكمة كل من أسر الضحايا وعائلات المتهمين.

أما على مستوى سير الجلسات فإن الملاحظة الأساسية التي ميزت تعامل هيأة المحكمة هي تلك المرونة التي تعاملت من خلالها مع المتهمين، فالبرغم من خروج بعضهم عن الإطار العام للقضية إلا أن هيأة المحكمة أبدت مرونة وتجاوزا كبيرين، مركزة على الوقائع والحيثيات المرتبطة فقط بما يتصل بالدعوى العمومية، بل في العديد من الجلسات ساند ممثل النيابة العامة العديد من طلبات الدفاع، كاستدعاء بعض الشهود، وإحضار المحجوزات، ورفع الأختام عنها، وعرض الأشرطة والصور، وتقديم الإسعافات الطبية الضرورية لبعض المتهمين، وتمكينهم من الراحة والتغذية.

بيد أن هذه المرونة التي أبدتها هيأة المحكمة لم تمنع من وقوع بعض التشنجات بين هيأة الدفاع ورئاسة الجلسة من جهة، وبينها وبين ممثل النيابة العامة من جهة أخرى، لكن هذه التشنجات سرعان ما كانت تجد طريقها إلى الحل بفضل حنكة رئيس الجلسة وتجاوب هيأة الدفاع. لكن أهم مبادئ المحاكمة العادلة التي رصدها تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذه المحاكمة، تتمثل في التأكيد المتواتر لرئيس الجلسة على جعل قرينة البراءة هي الأساس في التعامل مع المتهمين، وكذا حرص هيأة المحكمة على شرح القرارات الأساسية التي تتخذها المحكمة بكيفية عارضة، أو في نطاق تسيير الجلسات وتنظيمها لفائدة المتهمين والحضور، وترجمة مضامينها لفائدة الملاحظين الأجانب، بالرغم من أن الحضور لا يعتبر من الناحية القانونية طرفا في المحاكمة، بل ستقدم هيأة المحكمة على الاستماع المختصر لمن حضر من عائلات ضحايا أحداث أكديم إيزيك بخصوص مصابهم في ذويهم، مما يعتبر إجراء حكيما ومنسجما بالنظر إلى السلطة التي يخولها الفصل 36 من قانون العدل العسكري لهيأة المحكمة، ولا تأثير له على ما ينص عليه نفس القانون من منعهم من إمكانية الانتصاب مطالبين بالحق المدني في الدعوى الرائجة.

مجمل القول، أنه في انتظار التقرير النهائي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يكون التقرير الأولي قد سلط الأضواء الأقل على جانبين أساسيين أولهما أن محاكمة متهمي أكديم إيزيك مرت في ظروف عادية، وثانيهما أنها حرصت على التطبيق السليم لمقتضيات القانون الجنائي والسطرة الجنائية، وكذا منطوق قانون العدل العسكري في احترام لكافة شروط المحاكمة العادلة.

■ أستاذ بكلية الحقوق بالحمدية
ومستشار لدى مركز الدراسات الدولية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقر بشروط المحاكمة العادلة

سجل مراقبو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التدبير الجيد لجلسات محاكمة 24 متهما في أحداث «اكديم ايزيك» الدامية، من خلال إشعار المتهمين بالتهم المنسوبة إليهم باللغة التي يفهمونها، والتعامل الإيجابي مع المتهمين الذين بدا عليهم العياء أو الإرهاق أو أصيبوا بتوعكات، من خلال الإذن لهم، أثناء مثولهم بالجلوس، وإحالتهم على المستشفى قصد العلاج، أو على المؤسسة السجنية من أجل الراحة مع تتبع حالتهم الصحية أولا بأول، والإخبار بمستجداتها، والاستماع لخمسة شهود من اللائحة التي أدلى بها الدفاع، ممن يكونو قد عاينوا عملية إلقاء القبض، أو علموا بمكان وجود المتهم وقت وقوع الأحداث، والاقتصار على شاهد واحد من لائحة الشهود الجدد التسعة التي أدلى بها ممثل النيابة العامة، والاستماع المختصر لمن حضر من عائلات ضحايا أحداث مخيم اكديم ايزيك بخصوص مضابهم في ذويهم، مما إعتبر إجراءا منسجما وقانونيا بالنظر إلى السلطة التي يخولها الفصل 96 من قانون العدل العسكري، ولا تأثير له على ما ينص عليه نفس القانون من منعهم من إمكانية الانتصاب مطالبين بالحق المدني في الدعوى الرائجة، ومبادرة المحكمة إلى عرض أشرطة وصور بواسطة شاشتين كبيرتين مع تنبيه الأشخاص الذين لا يتحملون المشاهد العنيفة إلى مغادرة القاعة، مع الإشارة إلى أن بعض المتهمين تقدموا بشكايات في شأن ما يكونوا قد تعرضوا له من تعذيب وسوء معاملة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وسيتطرق المجلس الوطني لهذا الموضوع في تقريره النهائي.

كما عبر «الاتحاد الدولي لدعم مشروع مبادرة الحكم الذاتي بالصحراء »وجمعية باعة السمك الطري بالرباط، عن تضامنهم ،مع أسر ضحايا أحداث مخيم «اكديم إزيك» حاملين صور ضحايا تلك الأحداث وجميعهم من قوات الأمن وكذلك الأعلام الوطنية، رافعين بذلك شعارات تطالب بتحقيق العدالة لشهداء الواجب الوطني مجددين التأكيد على تجندهم للدفاع عن الوحدة الوطنية.

Conseil national des droits de l'Homme

Société civile

11611/17

Un acteur clé dans le processus de promotion des droits de l'homme au Maroc

La société civile est un acteur clé dans le processus de protection et de promotion des droits de l'homme en général et des enfants en particulier, a affirmé, jeudi à Marrakech, le représentant de l'UNICEF au Maroc, Dr. Aloys Kamuragiye.

S'exprimant lors d'une rencontre de sensibilisation dédiée au lancement du projet de renforcement des capacités des ONGs œuvrant dans le domaine de la promotion et de la protection des droits de l'enfant, Dr. Kamuragiye a souligné que l'apport ainsi que les efforts déployés par la société civile marocaine sont reconnus par les institutions internationales.

La nouvelle Constitution du Royaume reconnait elle aussi le rôle des ONGs dans le développement, la consécration et la promotion des droits de l'homme en général et particulièrement ceux des enfants, a-t-il ajouté.

Tout en saluant la lancement de ce pr ojet, il a fait savoir que son objectif est de s'assurer que ces ONGs sont bien outillées et ont les capacités requises pour promouvoir les droits des enfants dans la région de Marrakech-Tensift-Al Haouz et aussi dans la région de Souss-Massa-Drâa.

Ce projet, initié par la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme en partenariat avec l'UNICEF, bénéficiera d'abord à ces deux régions pour ensuite être généralisé à l'ensemble des régions du Royaume, a-t-il indiqué.

De son côté, le secrétaire général de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, Abderrazak Rouwane, a relevé que le Royaume se distingue par une forte et dynamique société civile qui a accumulé une grande expérience dans le domaine de la protection des droits de l'homme et de l'enfant, mettant en relief ce programme qui vise à appuyer l'approche participative des différents acteurs.

Il a toutefois reconnu que plusieurs défis sont encore à relever, eu égard aux engagements internationaux du Royaume et également aux engagements nationaux relatifs à la mise en œuvre de la nouvelle constitution, notamment en ce qui a trait aux droits de l'enfant.

Il a, par ailleurs, indiqué que ce programme global de partenariat avec la société civile vise essentiellement le renforcement des capacités des ONGs en matière d'interaction avec le système onusien des droits de l'homme, ajoutant que vu les obligations internationales acrues du Maroc, le Royaume ne cesse de s'inscrire dans le processus de renforcement des droits de l'enfant.

Intervenant à cette occasion, le président de la Commission régionale des droits de l'homme, Mohammed Mustapha Laârissa, a noté que le Maroc a accompli de grands progrès notamment en ce qui concerne la ratification des conventions internationales et la levée de certains tabous relatifs aux droits de l'enfant, reconnaissant toutefois que la promotion des droits de l'enfant demeure une question épineuse et fondamentale, étant donné la fragilité de cette frange de la société et qu'elle interpelle plusieurs intervenants à la fois.

M. Laârissa a fait observer que le Maroc est doté d'un ensemble d'institutions étatiques dédiées à la promotion des droits de l'homme, dont ladite Délégation interministérielle aux droits de l'Homme, le Conseil national des droits de l'homme(CNDH), le Médiateur et l'Observatoire nationale des droits de l'enfant.

Cette rencontre de sensibilisation dédiée au lancement du projet de renforcement des capacités des ONGs œuvrant dans le domaine de la promotion et de la protection des droits de l'enfant, s'inscrit dans le cadre de l'exécution des projets proposés par la convention de partenariat signée entre la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme et le Fonds des Nations-Unies pour l'enfance relevant de l'UNICEF.

Elle ambitionne de faire connaitre les objectifs ainsi que les composantes de ce projet dont bénéficieront 55 ONGs opérant dans la région Marrakech-Tensift-Al Haouz et constitue une occasion pour l'échange des visions et la discussion des critères pris en considération pour la sélection des associations proposées pour contribuer dans l'application de ce projet.

Au programme de ce projet figurent 5 axes relatifs au suivi des engagements nationaux tels qu'émanant de la convention des Nations-Unies relative aux droits de l'enfant et ses protocoles annexes, l'approche basée sur les droits de l'homme, la communication pour le développement, la programmation basée sur les résultats et à la contribution à la création de réseaux associatifs.

Ont pris part à cette rencontre les représentants de la Commission régionale des droits de l'Homme du CNDH, des ONGs actives dans le domaine des droits de l'Homme au niveau de la région et des membres du Comité de suivi du projet composé des représentants de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, du ministère de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, du ministère de l'éducation nationale et de l'Observatoire national des droits de l'homme.

Conseil national des droits de l'Homme

«Les chevaux de Dieu»

Projection-débat à Rabat

Une projection-débat du film "les chevaux de Dieu" aura lieu le 28 courant à Rabat (salle 7ème art) en présence de Nabil Ayouch et Mahi Binbine, dans le cadre du "jeudi du cinéma et des droits de l'Homme" organisé par l'Association des Rencontres Méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme (ARMCDH).

Une deuxième projection est organisée le dimanche 3 mars à la salle 7ème art à 18H30, indique un communiqué de l'ARMCDH.

"Les chevaux de Dieu" raconte l'histoire de Yassine, âgé de 10 ans, lorsque le Maroc émerge à peine des années de plomb. Sa mère, Yemma, dirige comme elle peut toute la famille. Un père dépressif, un frère à l'armée, un autre presque autiste et un troisième, Hamid, petit caïd du quartier et protecteur de Yassine. Quand Hamid est emprisonné, Yassine enchaîne les petits boulots. Pour les sortir de ce marasme où règnent violence, misère et drogue, Hamid, une fois libéré et devenu islamiste radical pendant son incarcération, persuade Yassine et ses copains de rejoindre leurs "frères". L'Imam Abou Zoubeir, chef spirituel, entame alors avec eux une longue préparation physique et mentale. Un jour, il leur annonce qu'ils ont été choisis pour devenir des martyrs. "Les chevaux de Dieu" est lauréat de plusieurs prix de festivals internationaux, notamment le grand prix du festival Valladolid, le Grand prix du festival Méditerranéen de Bruxelles, le grand prix du festival de Bastia, le prix du meilleur réalisateur du festival de Doha, le prix de la critique internationale de Carthage et le prix du spécial du jury et prix du jury junior au festival de Namur. Le film a également été programmé dans la sélection officielle "un certain regard" au festival de Cannes en 2012.

Les jeudis du cinéma et des droits de l'Homme est un évènement organisé par l'ARMCDH, le denier jeudi de chaque mois à la salle 7ème art-Rabat, en partenariat avec le Centre Cinématographique Marocain (CCM) et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

ممثل منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) بالمغرب

المجتمع المدني يعد فاعلا رئيسيا في مسلسل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها بالمملكة

أكد ممثل منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف) بالمغرب، اليوس كامو راغي، أول أمس الخميس بمراكش، أن المجتمع المدني يعتبر فاعلا رئيسا في مسلسل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها بالمغرب.

وأضاف كامو راغي في كلمة خلال لقاء تواصلي خصص لإطلاق مشروع لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية حقوق الأطفال والنهوض بها، أن مساهمة والجهود التي يبذلها المجتمع المدني في هذا المجال تحظى باعتراف الهيئات الدولية، مسجلا أن الدستور الجديد للمملكة يعترف هو الآخر بدور المنظمات غير الحكومية في مجال ترسيخ والنهوض بثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الأطفال بشكل خاص.

وأبرز أن مشروع تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية حقوق الأطفال والنهوض بها الذي تسهر عليه المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع منظمة اليونسيف، ستستفيد منه في البداية جهتين تم تحديدها سلفا قبل أن يتم تعميمه على كافة جهات المملكة.

من جانبه، أبرز الكاتب العام للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، عبد الرزاق روان، أن المغرب يتميز بمجتمع مدني قوي وحيوي راكم تجربة كبيرة في مجال حماية حقوق الإنسان والطفل، مشيرا إلى أن هناك العديد من التحديات التي يتعين رفعها وذلك بالنظر إلى التزامات المملكة الدولية وأيضا الوطنية المنغلة بتفعيل مقتضيات الدستور الجديد وخاصة ما يتعلق بحقوق الطفل.

وأضاف أن هذا المشروع يهدف إلى تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية في مجال التفاعل مع النظام الأممي لحقوق الإنسان، مؤكدا أن المملكة وفي إطار التزاماتها الدولية لا تتوانى في الانخراط في مسلسل تعزيز حقوق الطفل.

من جانبه، سجل رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، محمد مصطفى لعريصة، أن المغرب حقق منجزات كبيرة في مجال حقوق الإنسان وخاصة من خلال المصادقة على الاتفاقيات الدولية ورفع بعض الطابوهات فيما يتعلق بحقوق الطفل، مؤكدا أن النهوض بحقوق الطفل يعد موضوعا «شائكا وأساسيا» بالنظر لهشاشة هذه الشريحة من المجتمع.

ويندرج هذا اللقاء في إطار الشروع في تنفيذ المشاريع المقترحة في اتفاقية الشراكة بين المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، والمتعلقة بالنهوض بحقوق الطفل من خلال رفع قدرات الجمعيات العاملة في هذا المجال وذلك بتنسيق مع قطاعات التربية الوطنية والتضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية والشباب والرياضة إلى جانب المرصد الوطني لحقوق الطفل.

ويهدف هذا اللقاء إلى التعريف بأهداف ومكونات مشروع تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية حقوق الأطفال والنهوض بها، الذي ستستفيد منه 55 منظمة غير حكومية عاملة في هذا المجال بجهة مراكش تانسيفت الحوز وسوس ماسة درعة، كما يعتبر مناسبة لتقاسم الرؤى ومناقشة المعايير المعتمدة من أجل انتقاء الجمعيات المقترحة للانخراط في تنفيذ المشروع.

وتتضمن البرنامج التكويني المعد في إطار هذا المشروع عدة محاور تتعلق بـ«متابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية المنبثقة عن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولاتها الإضافية»، و«المقاربة المبنية على حقوق الإنسان»، و«التواصل من أجل التنمية»، و«البرمجة المبنية على النتائج»، و«المساهمة في خلق شبكات جمعوية».

3-6864

Conseil national des droits de l'Homme

تقدم في المسار الطويل لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المغرب

الرباط . (ا ف ب) – تستعد النساء لتحقيق تقدم على صعيد حقوقهن في المغرب مع ترقب الغاء قانون موضع انتقادات شديدة يسمح لمغتصب قاصر بالافلات من السجن من خلال الاقتران بضحيته، غير ان الطريق نحو المساواة في الحقوق لا تزال طويلة كما تشهد وقائع مختلفة سجلت اخيرا.

ففي خضم ما يسمى الربيع العربي اعدت المملكة دستورا في منتصف العام 2011 يكرس "المساواة في الحقوق والحريات"، فيما اضاف الفصل 19 منه ان الدولة تعمل على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

فقبل بضعة اشهر صدمت البلاد بانتحار الفتاة امينة الفيلالي (16 عاما) التي ارغمت على الزواج من مغتصبها لينجو بذلك من السجن بموجب الفصل 475 من القانون الجنائي.

وعبرت الحكومة الاسلامية عن دعمها لاقتراح قانون ينص على ابطال هذا الفصل الذي ينص على ان "من اختطف أو غرر بقاصر تقل سنه عن 18 سنة بدون استعمال عنف ولا تهديد ولا تدليس أو حاول ذلك، يعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات وغرامة من مئتين الى خمسمئة درهم".

لكن فقرته الثانية تقول "ومع ذلك فإن القاصرة التي اختطفت أو غرر بها، إذا كانت بالغة وتزوجت من اختطفها أو غرر بها فإنه لا يمكن متابعته الا بناء على شكوى من شخص له الحق في طلب إبطال الزواج، ولا يجوز الحكم بمؤاخذته إلا بعد صدور حكم بهذا البطلان فعلا".

واكدت وزارة العدل والحريات المغربية الثلاثاء في بيان انها مستعدة للذهاب ابعد في تشديد العقوبات عبر رفعها الى عقوبة السجن 30 سنة بدلا من خمس سنوات حاليا.

وعلق وزير العدل والحريات مصطفى الرميد على هذا الموضوع بقوله ان التعديلات من شأنها ان تضمن الحماية الضرورية للقاصرين من كل الاعتداءات الجنسية.

وقال رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان (رسمي) ادريس اليزمي من جهته لوكالة فرانس برس ان الطريق باتت ممهدة في الوقت الحاضر لتصويت ايجابي من مجلسي البرلمان.

واعتبر ان "المسالة ليست مجرد التأكيد على مبدأ المساواة بل رؤية كيف نذهب نحو المساواة"، لافتا الى ان المجلس الوطني لحقوق الانسان "كرس مذكرته الاولى لهذا الموضوع المركزي" وخصوصا انشاء هيئة عليا حول المساواة كما ينص الدستور.

وبمبادرة من الملك محمد السادس اعد المغرب منذ العام 2004 قانونا جديدا للاحوال الشخصية (مدونة) يضع قيودا شديدة على تعدد الزوجات.

لكن ورش العمل تبقى عديدة وخصوصا حول زواج القاصرين الذي تثير المعطيات بشأنه القلق. فقد اوردت صحيفة لوسوار ايكو ان حالات زواج القاصرين ارتفعت من 29847 في العام 2008 لتتجاوز عتبة 34 الفا في العام 2010.

وثمة موضوع اخر مثير للقلق هو "العنف تجاه النساء" كما اشارت رئيسة الجمعية المغربية للحقوق الانسان خديجة الرياضي.

واوضحت وزيرة المرأة والاسرة والتضامن والتنمية القروية بسيمة حقاوي وهي الوزيرة الوحيدة في الحكومة المغربية التي يهيمن عليها حزب العدالة والتنمية الاسلامي الفائز الاكبر في الانتخابات التشريعية في 2011، ان ستة ملايين مغربية يقعن ضحايا العنف الجسدي او الشفوي، اكثر من النصف في الاطار الزوجي.

وتشهد وقائع مختلفة حدثت اخيرا للمآسي التي تعشها بعض النساء في المغرب.

ففي مطلع كانون الثاني/يناير اثارت محاولة انتحار – صورها احد الجيران– لخادمة موجة جديدة من الاضطراب. واكدت الشابة التي قفزت من الطابق الرابع لاحد المباني انها تعرضت للاغتصاب قبل سنتين ثم رفضتها عائلتها وعزت اقدامها على محاولة الانتحار الى "لامبالاة المحيطين بها ومواصلة استغلالها".

وبحسب الجمعيات فان المملكة تعد حتى 80 الف قاصر يعملن كخادمات.
والاسبوع الماضي، تمت تبرئة نائب مغربي في حكم استئناف بعدما كانت غرفة الجنايات الابتدائية حكمت بسجنه لعام في قضية اغتصاب اثارت ردود فعل غاضبة في المجتمع المدني.

وقالت خديجة الرياضي ان الدستور سمح باحراز "تقدم نظري" لكن لم يتحقق حتى الان اي تقدم "ملموس"، مضيفة انه "بدون مأساة امينة الفيلالي لما تم التحدث حتى عن الفصل 475".
واضاف ادريس العزمي "فضلا عن الاصلاحات التشريعية التي يتوجب اجراؤها سيكون هناك ايضا على الارجح عمل هام جدا ينبغي متابعته في مجال التربية والعقليات".

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في ضيافة البرنامج التشاوري المغرب:المجتمع المدني لاعب جديد في معادلات السلطة.

في سياق انعقاد الجمعين العامين للبرنامج التشاوري المغرب و الشبكة المغربية للشباب و التشاور و ذلك خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 20 يناير بالمعهد الملكي لتكوين الأطر بالرباط،انعكفت فعاليات جمعوية من المغرب و فرنسا للنظر في استكمال تحديد هياكل البرنامج و الشبكة، و كذا التفكير في آليات استدامة البرنامج التشاوري المغرب الذي خلق واقعا جديدا تمثل في تقوية القدرات المؤسساتية للجمعيات المنخرطة،كما ساهم في الرفع من أداء الجمعيات في المقاربات التنموية،و خلق ديناميات محلية في التفكير الجماعي حول مواضيع معينة، خاصة المتعلقة بالشباب و تسهيل اندماجه في الحياة السوسيومهنية،و التنمية المحلية، و الترافع من أجل سن قوانين تشريعية. وفي هذا الإطار، و إبان الجلسة الإفتتاحية التي انعقدت يوم 18 يناير،حضر السيد الشوباني،وزير العلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني،الذي اعتبر المناسبة فرصة تواصلية هامة للتأكيد و التمكين في مغرب ما بعد الحراك العربي الذي أفضى إلى دستور جديد،و واصل تأكيده على أن المجتمع المدني تعترضه تحديات عويصة،تتمثل في الإضطرابات المجتمعية التي تهدد المناخ الوطني،و أسهب في حديث مطول حول الإشكال الذي تعاني منه بعض الدول و المتمثل في الإنتقالات الغير الناضجة من الديمقراطيات التمثيلية إلى نظيرتها التشاركية.هذه المرحلة – يضيف السيد الوزير – تتطلب أحزابا جادة و مؤسسات حقيقية، و ربط المسؤولية بالمحاسبة.كما أكد السيد الوزير أن الديمقراطية التشاركية و ديمقراطية القرب يقتضيان تمكين المجتمع المدني من أدوار جديدة، في معادلات السلطة بالبلد، و حذر من إنتاج نفس الأعطاب التي واكبت الديمقراطية التمثيلية. و واصل السيد الوزير تدخله مؤكدا على تثمين نقط القوة المتعلقة بالمجتمع المدني،و حاثا على تجاوز نقط الضعف،بالإضافة إلى هذا فقد تحدث عن سؤال الحكامة و تأهيل المنظومة القانونية. و عرج السيد الشوباني على التأكيد بأن مجموع المال العمومي الذي دعم به المجتمع المدني بلغ 86 مليار سنتيم برسم سنة 2011،استفادت منه 1024 جمعية،معلنا أن 95./. من الجمعيات لا تقدم الوثائق المحاسباتية. و في الأخير أخبر السيد الوزير الحاضرين على أن الوزارة عاقدة العزم على فتح حوار وطني حول المجتمع المدني و العمل مع المانحين من أجل إحداث سجل وطني دقيق للجمعيات بالمغرب و خلق برامج تروم تعزيز القدرات الترافعية داخل البرلمان. نشير هنا إلى أن البرنامج التشاوري المغرب يعتبر مسارا جيدا لإلتقاء الجمعيات المغربية و نظيرتها الفرنسية، و الذي أحدث إبان ''زمن المغرب بفرنسا'' سنة 1998،و هو يعيش الآن طبعته الثالثة. وقد عرف شعار مواكبة الشباب ليكون فاعلا في تنمية تضامنية و إنسانية منذ طبعته الثانية. و يستعمل آليات متعددة لتنفيذ أنشطته من قبيل الديناميات الوطنية و الديناميات الإقليمية. و لضمان ديمومة البرنامج فقد عمل القائمون عليه على أحداث شبكة وطنية تجمع الجمعيات المغربية،و كذا إحداث مجالس للشباب.كما تعتبر المرافعة محورا افقيا للبرنامج من أجل تبني السياسيات العمومية،و على سبيل المثال لا الحصر،فقد تأسست المجموعة المغربية للتطوع التي تضم مجموعة من الجمعيات المغربية،التي ترافع من أجل الإعتراف بالتطوع في القوانين المغربية، و جعله كآلية لإدماج الشباب في التنمية المحلية،و نظرا للمجهودات الترافعية التي قامت بها المجموعة، فقد أدرجت مقترحاتهم في مشاريع القوانين التي تبنتها وزارة العلاقات مع البرلمان و المجتمع المدني برسم سنة 2013،مما دفع السيد الوزير إلى حضور هذا اللقاء. تجدر الإشارة كذلك إلى أن اليوم الإفتتاحي، الذي تراءسه السيد محمود عليوه رئيس المجموعة المغربية للتطوع ،و رئيس جمعية إسعاف جرادة، حضره كذلك السيد ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان و ممثل سفارة الجمهورية الفرنسية بالمغرب، و رئيس الشبكة المغربية للشباب والتشاور ، و ممثلة جمعية ''تضامن علماني'' الفرنسية و ممثل عن البرنامج التشاوري الجزائر،و ممثل التعاون الوطني الذين عبروا عن إعجابهم بفلسفة البرنامج الذي يخلق جسور التواصل و النقاش المتعدد الفاعلين. الرباط / رشيد حمزاوي.

S

"سنوات الرصاص" بالصويرة

تفعيلا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال التاريخ والداكرة ،تنظم ''**اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة مراكش–أسفي**" قافلة سينمائية سيتم خلالها عرض مجموعة من الأفلام المغربية حول ''سنوات الرصاص''بكل من مدن قاعة السراغنة–اليوسفية–مراكش–الصويرة–أسفي –تحناوت .

وستحل هده القافلة بمدينة الصويرة لعرض فيلم '' طيف نزار'' للمخرج المغربي كمال كمال يوم الثلاثاء 30يناير الجاري بدار المواطن بحي للا آمنة بالصويرة ابتداء من الساعة الخامسة مساء ,هدا النشاط يقام بتنسيق مع ملتقى الجمعيات التنموية بافليم الصويرة.

''**طيف نزار**'' فيلم مغربي من إنتاج 2002 للمخرج كمال كمال وبطولة عبد الكريم الدرقاوي. الفيلم يعتبر التجربة الأولى للمخرج وقد حاز على جائزة أول عمل سينمائي من مهرجان خريبكة السينمائي. الفيلم يحكي عن الماضي المغربي في شقه الأسود في سنوات الرصاص وتجربة اليسار بالمغرب وموجة الاعتقالات آنذاك.

مراكش تذكّر بـ'سنوات الرصاص' من بوابة السينما

قافلة سينمائية تجوب عدة مدن تفعيلا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب ولاسيما تلك المتصلة بحفظ التاريخ والذاكرة.

مراكش ـ تجوب منذ الثلاثاء قافلة سينمائية عددا من المدن المغربية وذلك في إطار الإسهام في تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب ولاسيما تلك المتصلة بحفظ التاريخ والذاكرة.

ويشرف على تنظيم هذه المبادرة التي ترفع شعار "سنوات الرصاص: الذاكرة والزمن والراهن"، المجلس المغربي لحقوق الإنسان.

وستجوب هذه القافلة التي انطلقت من المدرسة العليا للفنون البصرية بمراكش مجموعة من المدن تشمل قلعة السراغنة، واليوسفية، والصويرة، وتحناوت وآسفي.

وستعرض خلال هذه القافلة أفلام مغربية تتناول ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ويتعلق الأمر بأفلام "ذاكرة معتقلة" لجيلالي فرحاتي و"درب مولاي الشريف" لحسن بن جلون و"طيف نزار" لكمال كمال و"جوهرة بنت الحبس" لسعد الشرايبي وغيرها من الافلام.

وتميز حفل الافتتاح بعرض فيلم "علي ربيعة والآخرون" لأحمد بولان الذي يتناول ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وذلك باقتراح من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش.

وتصب هذه القافلة في إطار تنفيذ "برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الأرشيف التاريخ والذاكرة" الممول من قبل مندوبية الاتحاد الأوروبي والحكومة المغربية.

وأوضحت فاطمة الأزدي مسؤولة بالمدرسة العليا للفنون البصرية أن هذه القافلة المنظمة بشراكة مع أكاديميتي التربية والتكوين لجهتي دكالة عبدة ومراكش تانسيفت الحوز ومجمع المكتب الشريف للفسفاط ومندوبية وزارة الشباب والرياضة بإقليم الحوز والمدرسة العليا للفنون البصرية بمراكش، ستساهم بشكل كبير في المجهودات المبذولة لحفظ الذاكرة المغربية.

وأضافت ان الهدف من مثل هذه المبادرات هو "تمرير مجموعة من الرسائل للجيل الجديد خاصة المهتمين بالمجال السينمائي لتشجيعهم على المساهمة بإبداعاتهم الفنية في إنتاج أفلام سينمائية تعالج نفس المواضيع وتتبنى مقاربات تاريخية منفتحة ومتعددة".

Maroc : vers une plus grande sévérité envers les violeurs ?

Par **H.G.** - Le 23/01/2013
© Sipa
L'article 475 du code pénal marocain va-t-il être abrogé ? Celui-ci permet au violeur d'une mineure d'échapper aux poursuites en épousant sa victime. Lundi, le gouvernement islamiste s'est en tout cas prononcé en faveur de l'abrogation de ce texte. Un premier pas, même s'il faudra convaincre la Chambre des conseillers et la Chambre des représentants pour modifier définitivement cet article. Dans un communiqué, le ministère de la Justice s'est aussi dit prêt à punir plus sévèrement les violeurs. Actuellement, un violeur encourt cinq ans de prison, une peine qui pourrait être portée à 30 ans.

Une pétition mise en ligne en mars dernier

L'article 475 du code pénal est devenu célèbre suite au suicide d'Amina Filali, 16 ans. En mars 2012, cette jeune Marocaine violée à l'âge de 15 ans n'a pas supporté qu'on l'oblige à épouser son bourreau. Elle s'est suicidée en avalant de la mort aux rats, une affaire qui avait suscité l'émoi dans le pays. A l'époque, une pétition pour l'abrogation de « l'article de loi criminel » avait été mise en ligne sur Facebook.

Après l'annonce du gouvernement, le président du Conseil national des droits de l'homme (CNDH, officiel), Driss el-Yazami, s'est réjoui de cette éventuelle réforme. « Toute avancée est à souligner, et il est clair qu'il y avait là une disposition choquante », a-t-il déclaré. Pour autant, même si l'article 475 est abrogé, le Maroc devra encore faire beaucoup d'efforts pour lutter contre les violences faites aux femmes. Selon les chiffres du ministère de la Solidarité, de la Femme, de la Famille et du Développement, six millions de Marocaines sont en effet victimes de violences physiques ou verbales, la moitié d'entre elles subissant ces violences au sein du couple.

مجهولون يحاولون قهر الفساد والاستبداد عبر "النضال" الفايسبوكي

هسبريس - إسماعيل عزام

الأحد 27 يناير 2013 - 10:33

مع توسع الصحافة الورقية في العالم العربي خلال القرن الماضي، وتعدد مقالات الرأي، انبثقت ظاهرة الأسماء المستعارة وانتشرت بشكل كبير لعدة أسباب منها ما هو سياسي واجتماعي وشخصي، رغم أن الكثير من رؤساء التحرير كانوا على علم بالأسماء الحقيقية لهؤلاء المختبئين عن العالم على اعتبار أن مسؤولية النشر تقتضي من إدارة الجريدة أن تكون على معرفة بهوية من يكتب في صفحاتها..

منذ انتشار الانترنت منذ نهاية سنوات التسعينات من الألفية المنقضية، ازدهر سوق الأسماء المستعارة، وصارت هناك مواقع تشتغل فقط بهذه الخاصية، خاصة المنتديات منها كمنتدى ستار تايمز الشهير الذي تكتب غالبية أعضاءه بأسماء مستعارة وقليلا ما يعرف العضو الهوية الحقيقية للعضو الآخر حتى ولو طالت مدة صداقتهما الافتراضية، لتصل الظاهرة إلى المواقع الاجتماعية خاصة اليوتيب الذي عرف غزوا خطيرا للأسماء المستعارة الناشرة لفيديوهات قد تجلب عليها بعض المتاعب (قناة تارجسيت كمثال)، ثم الفايسبوك، حيث تنشط البروفايلات المستعارة والأسماء الغير الحقيقية، والتي جعلت من نفسها نجوما إلكترونية تؤثر بشكل كبير على الرأي العام الفايسبوكي..

منهم من يكتب اسما يستمده من شخوص واقعية فتعتقد أنه قد يخصه حقا، ومنهم من يجعل من اسمه عنوانا لقصيدة أو قصة قصيرة ما، ومنهم كذلك من يستعمل أوصافا رومانسية، ومنهم من يجعل اسمه مستعارا لكنه يضع كل المعلومات الخاصة به بما فيها صورته، لكن يبقى أولئك الذين قرروا النضال داخل الفضاء الافتراضي بأسماء افتراضية غير حقيقية هم أكثرهم تأثيرا وجذبا للرأي العام، فمع تزايد الخطوط الحمراء في الدولة، ومع المحاكمات التي تطال أشخاصا عبروا عن آراء رأت فيها السلطات خروجا عن القوانين والأعراف، يبقى الفايسبوك، منصة من لا منصة له، في الاحتجاج وتهييج الجماهير..حتى ولو كانت جماهيرا إلكترونية..

زجال الثورة..المُبدع الغامض..

"على شاطئ الأرض المغربية... رست قواربنا البشرية... سنهتف بصوت واحد... حرية لا شرقية ولا غربية... مغربية مغربية.." أبيات تنتقل بين صفحات اليوتيب والفايسبوك..يغنيها هذا البروفايل الذي كان ولا يزال واحدا من أيقونات حركة ال20 من فبراير دون أن يعرف الناس من هو هذا المبدع الذي يختفي وراء اسم زجال الثورة المغربية..

يؤمن بخصوصية المغرب ويرى أن ثورة المغاربة لن تكون بنفس الطريقة التي ثار بها الآخرون..فالثورة المغربية عنده هي القضاء على كل أشكال الفساد والاستبداد وإيقاف النهب المتواصل لخيرات الشعب.. يكتب الزجل والشعر العربي الفصيح وكذلك المقالات الفكرية والسياسية..

شاب من مدينة الدار البيضاء..يسكن حاليا بالرباط..مدير شركة للمعلوميات..ليس ليبراليا لكنه حر، ليس راديكاليا لكنه مسلم، ليس يساريا لكنه مؤمن بالعدل والمساواة، ليس يمينيا لكنه مؤمن بالشورى، عربي أمازيغي في آن واحد..هكذا يُعرف نفسه هذا الذي يختفي وراء زجال الثورة بسبب الخوف من الاعتقال خاصة بعد الذي جرى للحاقد ويونس بلخديم، رغم أنه يؤكد أن المجهول يُسّهل عملية وصول الكلمة ويُخْرج الشخص من طابع التصنيف والتموقع..

"كن كما تشاء... فقط احترمني كما أحترمك... نريد أن نعيش كما يعيش البشر.... سنتناقش وسنتوافق... لن نتطابق... لكننا لن نتنازل أبدا عن أرضية ملائمة للجميع، لن يستغل أحدنا الآخر، نريد شيئا مغربيا... مغربيا" هكذا يقول الزجال الفايسبوكي لهسبريس قبل أن ينشد: "الكلمة سيف فْمْجمع لحْرار... نْوصي ونْعيد احْفظ وْرَادك..يبان الأصل عند كل جبّار... بكلمة الحق تْطلب امْجادك"..

إلياس المغرب..محارب إلكتروني بامتياز

من يعرفون هويته الحقيقية هم أولئك الذين يشتركون معه في السرية، ف"إلياس المغرب" قرر وضع اسمه الحقيقي دون اللقب ودون أي معطيات أخرى قد تؤدي لمعرفته، فهو "حذر" كما يقول لنا وليس خائفا، ومُرد حذره يعود إلى كونه لا يريد إدخال عائلته معه في المتاعب إضافة لتشنج علاقته مع الهاكر المدافعين عن أطروحات الدولة وقد يقومون بخلق عدد من المشاكل له.

نحات ومبرمج معلوميات، حاصل على الإجازة في الرياضيات، لا إيديولوجية لديه غير إيديولوجية "النضال"، معاركه الإلكترونية تصل لحد القرصنة، فخبرته المعلوماتية منذ سنة 95 جعلته مسؤولا عن قرصنة عدد من الصفحات الفايسبوكية والمواقع الإلكترونية من بينها موقع القناة الثانية كما أخبرنا، "فنحن أصحاب الأسماء المستعارة لا نعاني من حب الظهور، ولا ننتظر جزاءا ولا شكورا" يقول إلياس.

يحرص إلياس على خلق أكبر عدد من الحسابات على الفايسبوك، كل واحد باسم مستعار كي يتعرف على الجميع ويكتشف أقوال كل طرف، وفي كل حساب يتقمص شخصية تتفق مع محيطها، تارة هو يساري، تارة هو عدلاوي، وتارة هو من "البلطجية" كما يسميهم، كما يستخدم هذا التعدد في الحسابات لكي يستطيع معرفة مكان مخاطبه بكثير من الدقة. المونطاجور..من جنود خفاء "تقشاب سياسي"..

ما نعرفه عن المونطاجور هو كونه طالب مهندس يدرس في أوربا، في بداية العشرينيات من عمره، وواحد من الناطقين الرسميين باسم حكومة سي قشوب الشخصية الفايسبوكية الشهيرة، بدأ نضاله الإلكتروني منذ تبلور الحراك الاجتماعي المغربي داخل حركة ال20 من فبراير، حيث كان يعمل على تجميع بعض الأشرطة المنشورة في اليوتيب ،ثم يقوم بقص بعض المشاهد وإعادة ترتيبها على شكل شريط قصير يحتوي على رسالة نضالية معينة، لذلك فخبرته بالمونتاج، هي التي كانت سببا في إطلاقه على شخصه اسم "المونطاجور".

"الخوف إحساس طبيعي ولا يجب الخجل منه، و كل مُعارض للنظام يخاف من الاعتقال أو التعذيب أو سوء المعاملة" يقول المونطاجور جوابا عن سؤال متعلق بسبب إخفاءه لهويته، لكنه يستطرد بأن الخوف يجب أن يبقى من الله الآمر لعباده بقول الحق، ما دام الساكت عن الحق شيطان أخرس، متحدثا عن أن استخدامه لاسم مستعار لا يضرب مصداقيته، فالشخصيات الإلكترونية لا تتعامل على أساس معرفة شخصية وإنما تطرح أفكارا ومواضيع للنقاش.

أخبار عاجلة..صحفي مواطن تحت يافطة رصد المغربية..

اختار اسم أخبار عاجلة لسبب وحيد، هو أنه كان ينشر ما يناهز 100 منشور في اليوم على صفحة رصد المغربية، غير أن هذا الاسم الإخباري منعه من نشر آراءه الشخصية وخواطره، فغيّر الاسم نحو "عبدو المرضي"، بصورة لا يظهر منها سوى ذقنه، إمعانا في الاختباء عن الأنظار، ولو أنه متيقن أن الاسم المستعار لا يعني أن حامله متخفٍ عمن يهمه الأمر..

بسبب تحقيق كانت هسبريس قد نشرته تحت عنوان "الحراك المغربي..صفحات ثورة على الفايسبوك"، نشب خلاف حاد بينه وبين زملاء في الصفحة اعتبروا أن حديثه لموقعنا استفراد في اتخاذ القرار، ليتم حذفه من الصفحة التي يؤكد بأنه هو من اشتغل فيها بجهد أكبر في ظل غياب الآخرين، ولينشئ صفحة جديدة اختار لها نفس الاسم، وصلت لقرابة 20 ألف متتبع، فالقارئ الفايسبوكي، في نظر عبدو المرضي، لا يحتاج إلى تقارير مطولة، بل إلى أخبار مختصرة، ما دامت الصفحة الجديدة، قد استطاعت تكوين شبكة من المراسلين ممن اقتنعوا بفكرة صحافة المواطن..

" طَرق أحد رجال الشرطة مرة باب عملي بلباس مدني، غير أنني لم أكن حينها هناك" يعطي عبدو مثالا على المضايقات التي يقول أنه تعرض إليها، مضيفا أن إحدى مجموعات القراصنة الموالية للدولة، حاولت قرصنته أكثر من مرة، غير أن خبرته بالحماية الإلكترونية، جعلته في منأى عن هذه الهجمات..

الشعباني: من يريد أن يناضل، عليه أن لا يختبأ وراء اسم مستعار

الخوف من ردة فعل الدولة كان هو السبب في ازدهار سوق الأسماء المستعارة في فترات معينة من القرن الماضي، وهو ما يؤكده أستاذ علم الاجتماع علي الشعباني عندما تحدث عن أن الأسماء المستعارة خلفت تراثا فكريا مهما معطيا مثالا باسم "أوكتاف ماري" الذي كان ينشر مقالات سياسية مميزة في عدد من المجلات والجرائد الفرنسية الشهيرة، ولم يعرف الناس بحقيقة هذا الاسم إلا بعد مرور سنوات ممتدة، حيث لم يكن سوى "ريمي لوفو" صاحب كتاب "الفلاح المغربي المدافع عن العرش".

هل الاسم المستعار يؤمن حماية تامة للمناضل الإلكتروني؟

في شروط الاستخدام التي يضعها الفايسبوك، نجد رفضا قاطعا لاستخدام أسماء مستعارة لا تخص صاحب الحساب، فهو يكتب بالخط العريض:" على المستخدِم عدم وضع معلومات شخصية خاطئة أو مضللة على حسابه بالفايسبوك، وعليه أن لا يستخدم اسم شخص آخر دون أخذ موافقته" كما يكتب في بند آخر:" على المستخدم تحديث بياناته ومعلوماته بشكل دوري".

هنا يتحدث الخبير الإلكتروني محمد الخضير، عن أن الوصول إلى المالك الحقيقي لاسم مستعار معين، تبقى مهمة صعبة لا تتم إلا عن طريق الاختراق الفائق المهارة، أو عدم تمكن البروفايل المستعار من أساليب الحماية، غير أنه أكد أن السلطات العليا بيدها الوصول إلى الهوية الحقيقية للأسماء المستعارة، خاصة وأن إدارة الفايسبوك تبقى مستعدة لمساعدتها إن تعلق الأمر بانتهاك صريح لشروط الاستخدام كانتحال شخصية ما، وأعطى الخضير المثال عن المهندس مرتضى الذي وصلت إليه الدولة بسبب انتحاله لشخصية الأمير مولاي رشيد، متحدثا عن أن المغرب وقع على اتفاقية متعلقة حماية هويات الأشخاص التي تشهد على تعاون مشترك بينه وبين أمريكا.

ويستطرد الخضير بأنه رغم كل هذه القوانين، فإن الفايسبوك يتعامل بمرونة شديدة ويخاف كثيرا على سمعته، لذلك فهو نادرا ما يتعاون مع الأنظمة لكشف من يوجد وراء اسم إلكتروني داخل صفحاته، فعصر الحرية الإلكترونية يجعل من الشبكة الاجتماعية الأكثر شهرة متساهلة مع أصحاب الأسماء المستعارة لكي لا تفقد مستخدميها وشهرتها خاصة وأن هناك من يلقب الفايسبوك بأب الثورات العربية..

بدوره، يتفق حمزة فايز، واحد من المشتغلين على حماية بعض الصفحات الثائرة، مع نفس الرأي، ويتحدث عن أن الفايسبوك بيّن على كونه قادر على استخراج كل المحادثات المتعلقة ببعض المواضيع الحساسة باستخدام مؤشرات خوارزمية دقيقة، ويظهر ذلك عندما ألقت السلطات المحلية بعدد من البلدان القبض على مجموعة من "المجرمين" انطلاقا من حساباتهم على الفايسبوك التي كانت بأسماء مستعارة وبمعلومات شخصية غير دقيقة رغم خبرة هؤلاء "المجرمين" بأساليب الحماية الإلكترونية.

وأكد حمزة بأن الدولة المغربية لديها النية للوصول إلى أصحاب الهويات المستعارة بالفايسبوك، وأنها أنشأت محطات لتتبع الآثار الرقمية بكل من فاس ومراكش وقريبا بعدد من المدن الأخرى، كما يُمكنها في ذلك الاستعانة بتتبع آثار "الإيبي" (الكود الخاص بكل متصل بالانترنت) الذي ستوفره لها الشركات المزودة بخدمات الانترنت، حيث يمكن لهذه الشركات تقديم بيانات المشترك المسجّل لديها للسلطات المعنية.

ويستخدم حمزة وزملائه مجموعة من التقنيات لحماية أنفسهم، كالشبكات الافتراضية ""vpn، التي تُمكّن المستخدم من الاتصال بالانترنت عبر كود إيبي يتغير في كل اتصال بأن يجعل المستخدم متصلا من دولة غير الدولة التي ينتمي إليها، وكذلك برنامج "تور" الذي يعمل على تشفير البيانات قبل إرسالها للسيرفر، وهو ذات البرنامج الذي تستخدمه مجموعة الأنونيموس الشهيرة، إلا أن كل هذه الطرق، تبقى غير فعالة بشكل تام، لأن الحماية الإلكترونية تبقى معرضة للكثير من الثغرات، وهو ما يفسر التطوير المستمر لبرامج الحماية ومكافحة التجسس.

هل النضال الفايسبوكي يحقق شيئا ما؟

بغض النظر عن محاولة الموقع الاجتماعي الشهير التقليص من عدد المجهولين في صفحاته، بمنعه التسجيل في الاسم بأسماء الدول والمدن والأماكن المعروفة، وكذلك بتفعيله لتقنية: كل حساب على الفايسبوك يساوي رقم هاتف محمول، إلا أن كل هذه التقنيات لا تمنع أصحاب "الظلال السوداء" من الظهور بين ثنايا الفايسبوك حاملين لراية النضال الإلكتروني في مواجهة سلطات، يرون أنها تخنق حريتهم وتريد مصادرة آرائهم..

وبالنظر إلى ما أفرزته حركة ال20 من فبراير من دينامية كبيرة انطلقت من الفايسبوك لتصل إلى شوارع وأزقة المدن المغربية، فالنضال الإلكتروني يبقى وسيلة فعالة لتعبئة الجماهير ولحثهم على الخروج، لكن بشرط أن يظهر بعض من قادتها ويكشفوا عن هوياتهم الحقيقية، لأن الاختباء التام وراء أسوار الفايسبوك، قد يجعل النتيجة تكون أشبه بما حدث يوم 13 يناير، عندما حضرت الشرطة وغاب المتظاهرون..

لذلك، يبقى تأثير مجهولي الفايسبوك، محدودا، قد يصنع الغرائب والعجائب في العالم الافتراضي، لكنه قد لا يصنع شيئا في الواقع المادي، غير التأثير سلبا على نداءات الفايسبوك..

"مُبشِّرو" عين اللوح يُعيدون قضية التنصير إلى الواجهة بالمغرب

هسبريس . حسن الأشرف
الأحد 27 يناير 2013 - 01:00

عادت قضية "المنصّرين"، الذين تم ترحيلهم من المغرب في مارس 2010 بتهمة تبشير واستمالة أطفال مغاربة لاعتناق الدين المسيحي في منطقة عين اللوح، إلى الواجهة بعد أن تم الكشف عن كون هؤلاء "المبشِّرين" طالبوا الدولة المغربية بتعويض مالي يناهز 15 مليار سنتيم على خلفية الحكم الذي صدر قبل أسابيع قليلة من لدن المحكمة الإدارية في الرباط التي قضت ببراءة هؤلاء المنصِّرين.

وكانت المحكمة الإدارية قد أدانت في هذه القضية الدولةَ المغربية، في شخص عدة وزارات ومؤسسات أمنية، موصية برفع الاعتداء المادي الواقع على جمعية "قرية الأمل الخيرية" وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه، مع "تحميل مؤسسات الدولة كافة المصاريف الناتجة عن قرار الطرد والحجز على مقر وممتلكات الجمعية المذكورة".

وللتعليق على هذه خلفيات وتداعيات هذه القضية اتصلت "هسبريس" بالدكتور محمد السروتي، أستاذ الأديان بكلية الناظور والخبير في قضايا التنصير، الذي قال إن قضية عين اللوح التي أثارت زوبعة إعلامية قبل أكثر من سنتين تعود اليوم من جديد، مع تغير في المواقع، فبعد أن كانت إحدى الأطراف متهمة بالتنصير، أصبحت اليوم تطالب برد الاعتبار والتعويض.

واستدرك السروتي بالقول إنه ليس بصدد التعليق على مجريات أو مسار قضية تُعرض الآن أمام القضاء أو في درجة من درجات التقاضي، لما ما بعدها، خصوصا أن الحديث عن الأمر يفرض ضرورة الإطلاع على حيثيات الموضوع وتفاصيله، أو انتظار حكم القضاء ليقول كلمته في النازلة، وهي التفاصيل التي تعذر الوصول إليها إلى حدود الساعة" بحسب السروتي.

القيم والتنمية

وقال السروتي إن "القضية، في طوريها الأول والثاني، تفرض اليوم ضرورة إعادة النظر في كيفية تعاملنا مع قضية التنصير، فلا المقاربة الأمنية أثبت نجاعتها في التعاطي مع التنصير، ولا الحد من توغله في مختلف المناطق المغربية، ولا غض الطرف عن بعضها، أو إحاطة ملف المعطيات عن التنصير أثبت صحته".

وتابع الخبير في قضايا التنصير بأن "هذه القضية تستدعي ضرورة التفكير في مقاربة تشاركية، منطلقها الأساس تمتين القيم المغربية السمحة وتعزيزها في المنظومة التربوية والثقافية، دون إغفال مواطن الهشاشة بإيلائها العناية والاهتمام الذي تستحق لتلتحق بركب التنمية".

وأردف المتحدث بأنه "أصبح من العيب أن تنقطع مناطق معينة في المغرب بأكملها عن العالم الخارجي في مواسم محددة من كل سنة، ومن العيب أن نشهد ولادات أمام أبواب المستشفيات أو سيارات الأجرة، أو أن تُحمل الحوامل على الأكتاف مدة ليس بالقصيرة للوصول إلى نقطة طريق سالكة...

وأبرز أستاذ الأديان بكلية الناضور بأن "أي حديث عن مقاربة ظاهرة التنصير في ظل هذه المنافذ هي مجرد صيحة في واد، سرعان ما ينمحي صداها بسرعة"، مشيرا إلى أن "أفضل مقاربة للظاهرة تكون بسد المنافذ التي يتم استغلالها؛ فإن استغل المرض، والجهل، والفقر... فعلى المعنيين تحسين جودة الخدمات الصحية، وتعميم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي، وخلق فرص العمل للشباب العاطل، فالفراغ هو العدو الحقيقي وعلينا ملئه، وإن تُركت هذه المساحات فإننا في الأفق القريب لن نتحدث فقط عن التنصير، وإنما عن أمور أخرى أيضا" وفق تعبير الباحث.

لا للتعاطي الموسمي

وشدد السروتي على أن "مقاربة ظاهرة التنصير في المغرب ينبغي أن تتعالى عن منطق التعاطي الموسمي الذي أصبحت سمة من سماتها الأساسية اللصيقة بها، حيث لا نكاد نسمع عن قضية التنصير إلا في مواسم محددة تتباعد وتتقارب زمنيا، بشكل يفرض التساؤل: "ألا يمكننا أن ننعتق يوما من دومة رد الفعل، وهل ننتظر دائما مجيء الوفود التنصيرية، أو اكتشاف المجموعات التبشيرية شمال المغرب أو جنوبه بوسائلها المتجددة، أو ننتظر إثارة قضية التنصير في إحدى المحاكم وصدور حكم ابتدائي أو "نهائي" لصالح هذا أو ذلك...

"آنئذ تُقرع طبول المنابر الإعلامية وتشحذ الأقلام الصحفية وغيرها، وتخصص الملفات الإعلامية للحديث عن التنصير في المغرب" يورد السروتي الذي زاد بأنه "من خلال هذا المنطق نسقط في فخ رد الفعل، وقد لا يسعفنا سياق تعاطينا لهذه الظاهرة أن نكون منصفين أو موضوعيين، ولا حتى تقديم مقاربة شمولية للموضوع".

وخلص السروتي إلى كون "أول الطريق في مسافة الميل هو خطوة فتح نقاش حول ظاهرة التنصير في المغرب، نقاشا يتجاوز منطقي التهويل والتهوين، ودون خوف أو وجل"، متابعا بأنه يستحضر كلمة عالم مغربي جليل حين سأله مرة أحدهم عن احتمال تنصره بالدخول إلى الكنيسة، فأجابه العالم "إذا كان دخول هذا الشخص إلى الكنيسة سيزعزع عقيدته، ويجعله يتنصر "فالله إيهنيه"، فلا حاجة لنا به، ولا بأي متذبذب ميال مع الريح أنّى مالت".

وفاة طالب قاعدي إثر اقتحام قوات الشرطة للحي الجامعي بفاس

السبت, 26 كانون2/يناير 2013 20:39 موقع لكم

توفي يوم السبت 25 يناير، الطالب القاعدي محمد الفيزازي داخل قسم الإنعاش بالمركز الاستشفائي الجامعي الحسن الثاني بفاس، الذي نقل إليه في حالة صحية صعبة، بعد إصابته بجروح خطيرة على مستوى الرأس، وذلك أثناء اقتحام قوات الشرطة للحي الجامعي سايس فاس.

وذكرت مصادر طلابية، أن الحي الجامعي بفاس، يعرف حالة استنفار قصوى بعد وصول خبر وفاة هذا الطالب الذي كان مناضلا في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، حيث كان يتابع دراسته في السنة الأخيرة من شعبة الأدب الإنجليزي، وينحدر هذا الطالب البالغ من العمر 22 سنة، من منطقة "مرنيسة" بإقليم تاونات.

مواجهات بين مزارعي "الكيف" والسلطات بنواحي الحسيمة

فبراير.كوم في الاحد 27 يناير 2013 الساعة 20:00

اتهم نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي بالغرفة الأولى، حكومة ابن كيران، بالوقوف وراء تأجيج التوتر والاحتجاج بالمناطق الشمالية التي تنتشر فيها زراعة القنب الهندي، عبر إطلاق حملات تحسيسية اعتمادا على طرق تقليدية، تهدف إلى حث المواطنين على عدم زراعة القنب الهندي، وهو ما تسبب في اندلاع احتجاجات يوم السبت الماضي، تطورت إلى مواجهات مع السلطة بمنطقة "بني اجميل" بنواحي الحسيمة.

وأوضح مضيان ليومية "الأخبار" في عدد الإثنين 28 يناير الجاري، أن السلطة المحلية استغلت انعقاد السوق الأسبوعي، وكلفت "براح" بإخبار المواطنين بقرار حظر زراعة القنب الهندي بالمنطقة، وهو ما دفع مرتادي السوق إلى محاصرة قائد المنطقة مرفوقا بعناصر من القوات المساعدة للاحتجاج على القرار.

وقال مضيان أن السطلة هددت المواطنين بإدخالهم السجن في حالة إقدامهم على هذه الزراعة المحظورة، محملا المسؤولية لحكومة ابن كيران، قبل أن يحذر من اتساع رقعة الاحتجاج بالمنطقة قائلا:"المقاربة الأمنية ستؤدي إلى خلق الفتن".